الخليج العربي ..... المجلد الخامس عشر ..... العدد (1) 1983
مجلة علمية يصدرها مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، الجمهورية العراقية

من تاريخ النفوذ الأميركي في إيران

الدكتور نوري عبد البخيت السامرائي
كلية الآداب — جامعة بغداد

تأخرت الولايات المتحدة الأميركية في إقامة علاقات مع الشرق الأوسط عموماً وبلاد فارس خصوصاً مقارنة بإنكلترا التي بدأت علاقتها معها منذ نهاية القرن السادس عشر وروسيا القيصرية التي بدأت علاقاتها مع البلاد المذكورة منذ الربع الأول من القرن الثامن عشر.

ويرجع تخلّف الولايات المتحدة عن الوصول إلى بلاد فارس إلى أنها ظلّت مستعمرة إنكليزية حتى حرب الاستقلال عام ١٧٧٦. ثم انشغلت بعد استقلالها في السيطرة على العالم الجديد ومناطق الشرق الأقصى. وكانت الجمعيات التبشيرية تمثّل بداية الوجود الأميركي في بلاد فارس فقد وصلت في عام ١٨٣٥ أول إرسالية تبشيرية كاثوليكية إلى مدينة أورمية الواقعة بالقرب من بحيرة أورمية(*) في شمال بلاد فارس. وتركّز نشاط الجمعية على الآشوريين الذين كانوا يشكّلون غالبية سكان تلك المنطقة.

وكان الهدف من وراء هذه الجمعيات التبشيرية هو استغلالها للسيطرة على أقطار الشرق[١]. وفي عام ١٨٤٠ تمّ افتتاح أول مطبعة أميركية في مدينة أورمية. وفي عام ١٨٥١ بدأت هذه الجمعيات بإصدار مجلة شهرية تحت اسم «النور المبارك» إلى جانب مطبوعاتها التي تصدرها في الولايات المتحدة وتأتي بها إلى بلاد فارس. فانتشرت المطبوعات بين الآشوريين الذين يقدّر عددهم بمليون و ٦٨٠ ألف نسمة[٢]. وازداد عدد هذه الإرساليات حتى بلغ ٢٤ إرسالية في عام ١٨٨٤ وكان لها ٢٤ كنيسة كاثوليكية وفي مدارسها ٢٥٠٠ طفل من أبناء المنطقة[٣].

وعلى الرغم من أن الهدف الظاهري لهذه المدارس والمطبوعات هو الدعوة للكاثوليكية إلا أنها تهدف في

(*) بحيرة أورمية: سمّيت بحيرة رضائية بعد استيلاء رضا خان على السلطة.

(١) T. Dennett: American in East Asia, New York, 1941 PP. 558-63.

(٢) A. Yerelson: United States — Persian diplomatic relations. 1883-1921, New Bunsviek 1956 Page 8,10.

(٣) (Ibid, Page 10-11.

الواقع إلى نشر الدعاية الأميركية وسط الشعوب الإيرانية. لذلك يمكن اعتبار الإرساليات الأميركية بداية للنفوذ السياسي الأميركي في بلاد فارس.

ثم جاءت الخطوة الثانية في عام ١٨٥٠ بمحاولات عقد معاهدة بين فارس والولايات المتّحدة ولكن لم يتم التوقيع على تلك المعاهدة. وفي عام ١٨٥٦ تمّ التوقيع على أول معاهدة بين البلدين وكانت نسخة طبق الأصل تقريباً لمعاهدة ١٨٥٠. فكانت هذه أول معاهدة سياسية واقتصادية بين حكومة طهران والولايات المتّحدة الأميركية. ووقّع المعاهدة السفير الأميركي في الأستانة «شارل سينس» وسفير فارس في العاصمة العثمانية «فرح خان أمين الملك». وقد حصلت الولايات المتّحدة بموجب هذه المعاهدة على نفس الامتيازات التي كانت قد حصلت عليها كل من إنكلترا وروسيا القيصرية في بلاد فارس. وفي آب ١٨٨٢ وافق الكونغرس الأميركي على قيام علاقة دبلوماسية مع حكومة فارس، فوصلت إلى العاصمة طهران في شباط ١٨٨٣ أول بعثة دبلوماسية أميركية يرأسها الدبلوماسي الأميركي «صموئيل بنيامين» الذي كان ذا اطّلاع واسع على شؤون الشرق الأوسط التاريخية والاقتصادية.

وبعد وصوله إلى طهران تأكّد له أن الولايات المتّحدة متأخّرة عما حقّقته كل من إنكلترا وروسيا القيصرية من نفوذ سياسي واقتصادي في بلاد فارس. ورأى أن من الضروري العمل على تثبيت قدم أميركا في هذه البلاد للحدّ من الخطر الروسي الذي يهدّد فارس ـ حسب رأيه ـ وكان أول عمل قام به بنيامين توجيه الدعوة إلى رجال المال والصناعة والتجارة من الأميركيين للعمل في فارس. فكتب إلى حكومته: إن الفرس سيرحّبون برؤوس الأموال الأميركية في بلادهم وأن المجال لا يزال فيها واسعاً. إذ لا يزال احتياطي البلاد من الفحم والرصاص والنحاس والنفط غير مستثمر. وطلب إلى مجلة «الصادرات الأميركية» أن تشجّع رجال الأعمال الأميركيين على العمل في بلاد فارس والوقوف في وجه رؤوس الأموال الروسية والإنكليزية التي حقّقت مكاسب كبيرة هناك. وهو على ثقة بأن حكام الفرس وعلى رأسهم الشاه «ناصر الدين» سيشجّعون سياسة توسيع العلاقات الأميركية التجارية مع بلادهم وازدياد نشاط الشركات في شتّى المجالات الحيوية. وعملت البعثة الدبلوماسية في طهران على تقوية علاقتها مع الشاه ناصر الدين وتمكّن السفير الأميركي «فردريك أوينستن» الذي جاء بعد بنيامين من الحصول على امتياز من الشاه لبناء خط حديدي يربط العاصمة طهران بأحد موانىء الخليج العربي[٤]. إلا أن الدبلوماسية الإنكليزية عارضت المشروع واتّخذت موقفاً حازماً في الدفاع عن مصالح «البارون رويتر» أحد رجال الأعمال البريطانيين، الذي كان قد حصل على بعض الامتيازات لبناء شبكة من طرق المواصلات في معظم أرجاء بلاد فارس. فرفض الشاه ناصر الدين المشروع الأميركي نتيجة للمقاومة الإنكليزية. وبعد فردريك أوينستن جاء إلى طهران «السير بريت» التي تمكّن من إقناع الشاه ناصر الدين بقبول المساعدات الاقتصادية الأميركية وإفساح المجال لرؤوس الأموال الأميركية للعمل من أجل تطوير اقتصاد بلاد فارس. وهكذا دخلت العلاقات الفارسية ـ الأميركية مرحلة جديدة في مطلع القرن العشرين. ففي العقد الأول من هذا القرن ازداد حجم العلاقات التجارية بين البلدين فارتفعت النسبة خلال الفترة ١٩٠٠ ـ ١٩١٠ إلى ثمانية أضعاف ما كانت عليه في نهاية القرن التاسع عشر، ومع ذلك لا يمكن أن يقارن هذا مع حجم العلاقات التجارية بين بلاد فارس وكل من روسيا وإنكلترا. كانت الواردات الأميركية بالدرجة الأولى السجاد والصمغ والصادرات بضائع مختلفة تستعمل على نطاق واسع.

(٤) بوبون: صفحة من تاريخ السياسة الروسية في بلاد فارس. مجلة العلاقات الدولية عدد ٤ ـ ٥ موسكو ١٩٢٤ ص ١٣٦ ـ ١٣٧ (باللغة الروسية).

(٥) R. Birly: Speecher and Documents in American History 1861-1913, Vol. III 1943, Page 248.

جاءت النشاطات الأميركية الأخيرة في بلاد فارس دليلاً عملياً على التصريحات التي أعلنها تيودور روزفلت عام ١٨٩٩ بقوله: تتمتع الأسواق الأجنبية بأهمية كبرى للولايات المتحدة الأميركية[٥]. والتصريحات التي أدلى بها المسؤول الأميركي «بولتن بيو» في العام نفسه بقوله: نحن نطمح بالسيطرة على العالم لأننا مؤهلين لذلك عقلياً ومادياً[٦].

وكان من الأهداف الأساسية للسياسة الأميركية منذ بداية القرن العشرين إضعاف النفوذين الروسي والإنكليزي في بلاد فارس بأي أسلوب أو طريقة. فقد استغلّت الدبلوماسية الأميركية شعار حماية بلاد فارس من التدخّل الإنكليزي والروسي وأنها لا مصلحة لها في التدخّل في شؤون البلاد الداخلية. والتزامها جانب الحياد في الصراع الداخلي بين المجلس ــ البرلمان ــ والشاه حول الدستور. وأقنعت حكام فارس بالاعتماد على الخبراء الماليين الأميركيين لإنقاذ الاقتصاد الفارسي من التدهور. وقد وافق البرلمان الفارسي في تشرين الثاني عام ١٩١٠ على دعوة لجنة من الخبراء الماليين الأميركيين لإنقاذ الوضع المالي المتدهور في البلاد. فوصل إلى طهران موركان شوستر في أيار سنة ١٩١١ على رأس لجنة من الخبراء الماليين الأميركيين. وأصبح المشرف الأعلى على خزانة الحكومة الفارسية. واستلم بقية أعضاء اللجنة مواقع حسّاسة في الشؤون المالية والإدارية بعد أن اتخذ البرلمان الفارسي قراراً بإخضاع الأمور المالية من ضرائب ومصروفات وعقد الاتّفاقيات التجارية إلى موافقة اللجنة المذكورة[٧]. وبهذا أصبح شوستر المسؤول الأول عن الشؤون المالية مما أفسح له مجال التدخّل بصورة جدّية في شؤون فارس الداخلية.

فقدّم المساعدات المالية إلى القوى السياسية التي بدأت الصراع ضد محمد علي شاه المؤيّد لروسيا القيصرية. كما عمل على ضرب الحركة الدستورية في البلاد. على أن نشاط شوستر الموجّه ضد المصالح الروسية والإنكليزية في بلاد فارس أثار حفيظة كل من الدولتين الاستعماريتين فمارستا ضغطاً على حكومة الشاه لإبعاد شوستر عن البلاد. فخضعت حكومة الشاه لطلبهما وتمّ إقصاء شوستر عن منصبه في ١١ تشرين ثاني سنة ١٩١١. فغادر البلاد في كانون الثاني عام ١٩١٢ عائداً إلى بلاده. إن إقصاء شوستر ومغادرته طهران لدليل على فشل المحاولة الأميركية الأولى للتدخّل في بلاد فارس وتقويض النفوذين الروسي والإنكليزي فيها. إلا أن الولايات المتّحدة لم تكف عن سياستها في التدخّل في شؤون البلاد ومقاومة نفوذ الدولتين المذكورتين. ولذلك فإنها لم تبد معارضة للاحتلال العثماني والألماني للأراضي الفارسية عند اندلاع الحرب العالمية الأولى (*)

وبعد قيام الثورة الشيوعية في روسيا عام ١٩١٧ وانسحاب الجيوش الروسية من شمال فارس، نشطت الدبلوماسية الأميركية لسد الفراغ الناجم عن الانسحاب الروسي من شمال فارس وللسيطرة على موارد النفط الفنية هناك[٨]. ففي خريف عام ١٩١٨ وصلت إلى طهران بعثة أميركية لمساعدة الجياع. فكان وصولها بداية لتحرّك أميركي جديد للسيطرة على فارس. وقد فضح القائد العام للقوات البريطانية العاملة في العراق حينذاك أهداف تلك البعثة عندما قال: إنني أجزم بصورة قاطعة في أن النفط هو هدف هذه البعثة وليس مكافحة الجوع[٩].

(*) دخلت القوات العثمانية التي يوجّهها الخبراء الألمان الأراضي الفارسية بحكم ظروف المعركة بين القوات العثمانية والروسية في جبهة القفقاس إضافة إلى أطماع ألمانيا باحتلال بلاد فارس.

(٦) لافارج: التريث الأميركي. ج ٢ موسكو ١٩٢٨ ص ١٦ (باللغة الروسية).

(٧) M. Schuster: The Strangling of Persia L1912 Page 311-312.

(٨) عبد الدين: من تاريخ الحرب العالمية الأولى موسكو ١٩٥٦ ص ١٦ (باللغة الروسية).

(٩) W. Marshall: Memorier of four fronts. L1929, Page 317.

وبالفعل بدأت البعثة الأميركية بعد وصولها طهران محاولاتها للحصول على امتيازات التنقيب عن النفط في الشمال الغربي من بلاد فارس لصالح شركة «ستاندر اويل» الأميركية. أما الخطوة الثانية التي اتخذتها الولايات المتّحدة فهي مساندتها للوفد الفارسي الذي وصل باريس للمساهمة في مؤتمر الصلح وتقديم مطالبه إلى المؤتمر خاصة الشكوى ضد إنكلترا. فقد صرّح رئيس الوفد الفارسي «مشاور الملك» في حفل الاستقبال الذي أقامه قائلاً: إن فارس تعلّق آمالاً كبيرة على مساعدات الشخصيات العظيمة في العالم مثل الرئيس ولسن. وقد جاء في جواب وزير خارجية الولايات المتّحدة على تلك الكلمة: إن فارس تملك تاريخاً غير عادي وعلى الفرس أن يسيروا على ذلك النهج الذي كانوا عليه في الماضي، وأن الرئيس ولسن يهتم كثيراً بصداقته لفارس[١٠].

وعلى الرغم من الإسناد الأميركي فإن الوفد الفارسي لم يتمكّن من المشاركة في المؤتمر لعدم حصوله على الإسناد الإنكليزي. وكانت التناقضات على أشدّها بين إنكلترا وفارس حول معاهدة عام ١٩١٩ إضافة إلى أن مطالب الوفد الفارسي كانت ضد المصالح الإنكليزية في فارس. فاستغلّت الدبلوماسية الأميركية هذه الحالة لكي تظهر نفسها بأنها القوة الوحيدة في العالم التي تقف إلى جانب الشعوب الضعيفة. كما حاولت الولايات المتّحدة استغلال الخلافات الإنكليزية ـ الفارسية حول معاهدة عام ١٩١٩ لأنها لم تكن مرتاحة لتلك المعاهدة. فقرّرت لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الأميركي تقديم المساعدات الاقتصادية إلى فارس إذا ما رفضت المعاهدة، فعرض السفير الأميركي في طهران استعداد حكومته لتقديم المساعدات للحكومة الفارسية كبديل عن المعاهدة الفارسية ـ الإنكليزية[١١].

إلا أن حكومة فارس لم تستجب للطلب الأميركي. وهكذا فشلت المحاولات الأميركية الرامية إلى إحباط المعاهدة الإنكليزية ـ الفارسية نتيجة لقوة النفوذ الإنكليزي آنذاك في الشرق الأوسط. وفي اليوم الأول من كانون الثاني عام ١٩٢١ عرض السفير الأميركي في طهران على حكومته استغلال الوضع الناشىء عن انسحاب الجيوش الروسية والإنكليزية من فارس. واشتداد حركة المعارضة الجماهيرية للمعاهدة الإنكليزية ـ الفارسية. وطلب إرسال بعض الضباط الأميركيين ليسدّوا الفراغ الناشىء عن انسحاب الخبراء الروس ويتولّوا تنظيم الجيش الفارسي وللعمل على إبعاد حكومة فارس من التقرّب إلى النظام الجديد في روسيا السوفييتية من جهة أخرى. كما طلب من حكومته أن تتهيّأ لتلك اللحظة القريبة التي ستخرج فيها الجيوش الإنكليزية من جنوب بلاد فارس[١٢].

إلا أن الدبلوماسية الأميركية لم توفّق في تلك المهمة إذ فشلت في إقناع الحكومة الفارسية في قبول اقتراحاتها. ولذلك فقد حاولت استغلال الاضطراب في فارس والإفلاس المالي الذي عمّ البلاد بعد الحرب العالمية الأولى. فعرضت على حكومة فارس أن يتولّ خبراء أميركيون دراسة الأوضاع المالية والاقتصادية وتقديم المشورة، فرحّبت حكومة الشاه بالمبادرة الأميركية الجديدة. وتمّ الاتّفاق بواسطة السفير الفارسي في واشنطن حسين علاء على السماح للخبراء الماليين الأميركيين للعمل في تنظيم الاقتصاد الفارسي. فوصلت طهران بعثة أميركية برئاسة الاقتصادي المشهور «آرثر ميلسبوغ» في آب ١٩٢٢[١٣].

وحصلت البعثة على صلاحيات واسعة إذ أسند إليها إعادة تنظيم وزارة المالية والعمل على زيادة إيرادات

---

(١٠) عبد الدابن، ص ٢٢.

(١١) Papers relation tot he foreign relations of the United States Vol. II L 1921 Page 633.

(١٢) Ibid, Page 634.

(١٣) A.C. Millspaugh: The American Task in Persia, New York, L, 1928 Page 213-220.

الخزينة وتنظيم العلاقات المالية بين فارس والدول الأجنبية واستثمار رؤوس الأموال الأجنبية في البلاد. بينما حاولت البعثة عرقلة العلاقات الاقتصادية بين فارس وروسيا السوفييتية وتهيئة الجو الملائم لتغلغل الرأسمال الأميركي في البلاد.

لقد استمرّت البعثة الأميركية في أعمالها مدة خمس سنوات. وعند بروز رضا خان في فارس وظهور طموحاته في بناء دكتاتورية عسكرية في البلاد قدّمت البعثة المساعدات المالية التي يحتاجها في بناء الجيش حتى بلغ مجموع الأموال المقدّمة إلى وزارة الحربية تسعة ملايين تومان سنوياً. وبذلك حظيت البعثة بتأييد رضا خان وأصبح المدافع عنها بعد أن تعرّضت إلى انتقادات لاذعة من قِبَل الصحافة الفارسية في عام ١٩٢٤. وعندما أصبح رضا خان رئيساً للوزارة في ذلك العام أقصى عن مسؤولية الحكم جميع الوزراء المعارضين لأعمال البعثة الأميركية(١٤).

وقد علّقت الحكومة الأميركية آمالها في حماية فارس من خطر قيام ثورة شعبية على رضا خان إضافة إلى الاستفادة منه لزيادة نفوذها الاقتصادي في تلك البلاد لا سيما وأنه أبدى مقاومة للوجود الإنكليزي في فارس. ومن أجل تقوية نفوذ رضا خان أشارت البعثة بوجوب زيادة حصة الحكومة الفارسية من إيرادات شركة النفط الإنكليزية ـ الفارسية. فكان ذلك في نفس الوقت وسيلة لإضعاف نفوذ الرأسمال الإنكليزي في بلاد فارس. فارتفعت حصة حكومة الشاه من عوائد شركة النفط الإنكليزية ـ الفارسية من ٣٤١,٩ جنيه استرليني عام ١٩٢٤ إلى ٧٥٠ ألف جنيه استرليني عام ١٩٢٥. مما جعل للبعثة الأميركية دوراً كبيراً في دعم رضا خان(١٥).

وحاولت الشركات النفطية الأميركية استغلال الظرف السياسي الجديد للحصول على امتيازات التنقيب عن النفط في بلاد فارس. لكنها جوبهت بمقاومة شركة النفط الإنكليزية ـ الفارسية. كما احتجت الحكومة السوفياتية بموجب البند الثالث عشر من المعاهدة الفارسية ـ السوفييتية الموقعة عام ١٩٢١. مما اضطر حكومة الشاه لإلغاء تلك الامتيازات على الرغم من موافقة البرلمان الفارسي عليها(١٦).

وفي صيف عام ١٩٢٢ حاولت الشركات الأميركية مرة أخرى الحصول على امتياز التنقيب عن النفط فكان مصير هذه المحاولة الفشل أيضاً.

وعلى الرغم من فشل الشركات الأميركية في الحصول على امتيازات التنقيب عن النفط فقد حقق الرأسمال الأميركي بعض النجاحات في بلاد فارس في الربع الأول من القرن العشرين. ففي الفترة ١٩١٣ ـ ١٩١٤ شغلت الولايات المتحدة المرتبة الثالثة عشرة بالنسبة لحجم الواردات والمرتبة السادسة بالنسبة للصادرات.

وفي سنة ١٩٢٧ ـ ١٩٢٨ شغلت المرتبة السادسة والخامسة بالنسبة إلى تسلسل الدول المصدرة والمستوردة من بلاد فارس. كما حصلت الشركات الأميركية على امتيازات بناء بعض الطرق والجسور والسكك الحديدية بالمساهمة مع الشركات الألمانية خاصة بالنسبة للسكك الحديدية.

وبعد استقرار نظام رضا شاه في السلطة رفض العمل بموجب مقترحات البعثة الأميركية وكان هذا التحول بتأثير النفوذين الألماني والإنكليزي إضافة إلى دكتاتوريته واستبداده برأيه فاضطرت البعثة الأميركية إلى إنهاء أعمالها في آب سنة ١٩٢٧. وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن المحاولة الأميركية الثانية للسيطرة على بلاد فارس في الربع الأول من القرن العشرين فشلت، كذلك مما أدى إلى تقلص مصالحها فيها خلال الحقبة المذكورة.

---

(١) Ibid, Page 218.

(٢) الفيلستون: النفط الايراني. موسكو ١٩٥٦ ص ٤٩ (باللغة الروسية).

(٣) مجموعة من المؤرخين السوفييت: سياسة الاتحاد السوفياتي الخارجية. ج ٣ موسكو ١٩٥٩ ص ٥٤١.

على أن الولايات المتحدة قامت بمحاولة ثالثة في فترة الحرب العالمية الثانية. ففي آب سنة ١٩٤١ دخلت القوات السوفييتية المناطق الشمالية من بلاد فارس لمنع الألمان من استعمال الأراضي الإيرانية كقاعدة للهجوم على أراضيها. وفي نفس الوقت احتلت الجيوش البريطانية الأقسام الجنوبية. فاستغلت الولايات المتحدة كونها إحدى دول الحلف المناهض لألمانيا فأقحمت جيوشها في إيران في نهاية عام ١٩٤٢. وبررت هذه العملية بحجة حماية طرق المواصلات بين الدول الحليفة. عبر إيران. وبلغ مجموع القوات الأميركية في إيران ثلاثين ألف جندي استقروا في الموانىء الفارسية المطلة على سواحل الخليج العربي وخاصة ميناء بندر شاهبور. كما سيطرت على شبكة الخطوط الحديدية في جنوب البلاد. ولم يكن لدخول القوات الأميركية إلى الأراضي الإيرانية أي سند قانوني[١٧].

لقد استغلت الولايات المتحدة الظروف الحرجة التي أحاطت ببريطانيا في الشرق الأوسط وانتهاء النفوذ الألماني في إيران وسقوط رضا بهلوي. فدفعت بخبرائها الماليين والاقتصاديين والمستشارين للعمل في جهاز الحكومة الإيرانية. ومنذ آذار عام ١٩٤٢ أصبحت إيران مشمولة بقانون الإعارة والتأجير الأميركية ففي خريف عام ١٩٤٢ وصلت طهران بعثتان أميركيتان إحداهما للشرطة وأخرى للجيش. وكانت الأولى برئاسة الجنرال «فورمان شفارسكوف» للعمل على تنظيم جهاز البوليس[١٨].

وقد واصلت هذه البعثة نشاطاتها حتى جعلت الجهاز يعتمد كلياً على السلاح الأميركي. ووافق البرلمان الإيراني في آذار ١٩٤٣ على لائحة قانون بقبول قرض أميركي قدره ٤,٥ مليون دولار لشراء أسلحة أميركية لجهاز البوليس الإيراني[١٩]. أما البعثة الخاصة بالجيش فكانت تحت إشراف الجنرال «كلارنسي». وفي تشرين أول عام ١٩٤٣ وافق البرلمان الإيراني على قبولها بهدف: تحسين أوضاع الجيش الإيراني على شرط أن لا يزيد عدد أعضاء البعثة عن ثلاثين عسكرياً. إلا أن أعمال هذه البعثة لم يحددها قانون. كما كانت محاطة بالسرية التامة. لكن عدد الخبراء العسكريين بعد فترة وجيزة ارتفع إلى ٧٥ خبيراً[٢٠]. والذين بدأوا أعمالهم بأسلوب كأنهم محتلين لإيران. وبهذا العدد كتب الصحفي الأميركي «فيلرد» قائلاً: نحن نبسط حمايتنا على إيران بأسلوب هادىء ولا يجلب الإنتباه فقد أرسلنا إلى هناك آلافاً من الخبراء والمواد دون أن يعلم أحد بذلك تحت اسم قيادة خدمات الخليج (الفارسي) على حد تعبيره[٢١].

وفي ٨ نيسان سنة ١٩٤٣ تم التوقيع على المعاهدة الإيرانية ـ الأميركية حول تقديم المساعدات المالية والخبراء الماليين. فوصلت في كانون ثاني عام ١٩٤٣ بعثة مالية للمرة الثالثة بعد غياب استمر ١٦ سنة برئاسة «أرثر ميلسبوغ». وكان من الأهداف الأساسية للبعثة تهيئة المناخ الملائم لتغلغل الرأسمال الأميركي في إيران وتحقيق الهيمنة الإقتصادية الأميركية عليها. وكان ميلسبوغ قد صرح قبل مغادرته الولايات المتحدة إلى إيران قائلاً: على الولايات المتحدة أن تلعب دوراً فعالاً في الشرق الأوسط بالنسبة للنفط والتجارة والمواصلات الجوية ويجب العمل من أجل تنفيذ هذه الأهداف[٢٢]. لكن ميلسبوغ تجاوز تلك الأهداف في أعماله مما سبب ازعاجاً للبرجوازية الإيرانية عندما دخل في صراع مع رؤساء الدوائر الحكومية الكبرى حتى أن أحد الكتاب الأميركيين وهو

---

(١٧) بروكس: النفط والعلاقات الدولية. موسكو ١٩٤٩ ص ٧٨ (باللغةالروسية).

(١٨) A.C. Millspaugh Page 47.

(١٩) G. Lenczopski: Russia and West in Iran 1918-1948. New York 1954 Page 216.

(٢٠) Ibid, Page 271.

(٢١) «Executive agreement series 361. Military missions agreement between the United States of America and Iran», (Washington), 1944, Page 6-8.

(٢٢) بوبوف: الامبريالية الاميركية في ايران في سني الحرب العالمية الثانية. موسكو ١٩٥٦ ص ٧٠ (باللغة الروسية).

«ليتسوزوفسكي»(*) انتقدت نشاط البعثة حين كتب قائلاً: لم يأخذ ميلسبوغ بنظر الاعتبار تلك التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على حياة البلاد منذ مجيئه إلى إيران في المرة الأولى عندما كان يعمل مع أطفال مهيئين إلى الإصغاء لأقواله ولكن عندما عاد إلى إيران بعد عشرين سنة للمرة الثانية فأنه أراد أن يطبق في إيران نفس الأسلوب الأول ولم يعلم أن الأطفال أصبحوا رجالاً طموحين ومتكبرين(٢٣).

ثم يذكر قائلاً: «... أن الدكتور ميلسبوغ أراد أن يكون أكثر كاثوليكية من البابا نفسه. وهذا من أسباب فشله»(٢٤). فغادرت بعثة ميلسبوغ إيران في ٢٨ شباط عام ١٩٤٥. وعلى الرغم من فشل بعثة ميلسبوغ فقد ساعدت معاهدة ٨ نيسان عام ١٩٤٢ على زيادة حجم الواردات والصادرات بين الولايات المتحدة وإيران. ففي عام ١٩٣٨ كان نصيب الولايات المتحدة الأميركية من الواردات الإيرانية ٩,٥٪ وفي عام ١٩٤٤ ارتفعت هذه النسبة إلى ٢٣,٣٪. وفي شباط سنة ١٩٤٤ وصلت طهران بعثة تمثل شركات «ستاندر أويل» و«سينكلر اويل» للحصول على امتياز التنقيب عن النفط(٢٥). إلا أن محاولاتها فشلت لمعارضة البرلمان الإيراني. إذ أصدر في تشرين الثاني عام ١٩٤٤ قانوناً يمنع فيه إعطاء الشركات الأجنبية امتيازات للتنقيب عن النفط. وكان الاتحاد السوفييتي في هذا الوقت قد تقدم بطلب الحصول على امتياز التنقيب عن النفط بالمشاركة مع الشركات الوطنية الإيرانية في شمال إيران.

كان من الأهداف الأساسية للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية أن تثبت نفوذها في إيران وتحملها على الانضمام إلى الأحلاف العسكرية المضادة للاتحاد السوفييتي ليتسنى لها استعمال الأراضي الإيرانية كرأس جسر ضده ولترسيخ النفوذ الأميركي في الخليج العربي والسيطرة على موارد النفط الغنية في البلاد. وقد اتبعت كل السبل من أجل تحقيق هذه الأهداف. فساندت العناصر الرجعية الإقطاعية والمؤيدة للشاه داخل الحكومات الإيرانية في سياستها الداخلية والخارجية. كما استغلت طريق التبعية الاقتصادية للولايات المتحدة. ثم محاولات السيطرة على القوات المسلحة لاستغلالها في الضغط على الحكومات الإيرانية في توجيه سياستها الداخلية والخارجية ولذلك عملت الولايات المتحدة على رفع مستوى الجيش الإيراني إلى مستوى الجيوش الحديثة.

وكان من أولى الوسائل التي اتبعتها الولايات المتحدة للتقرب من إيران بعد الحرب العالمية الثانية هو التعاون الأميركي ـ الإيراني في الأمم المتحدة فساندت الولايات المتحدة مطالبة الحكومة الإيرانية بخروج القوات السوفييتية من مقاطعة أذربيجان(٢٦). كما حاولت الولايات المتحدة استغلال هذه المشكلة لإضعاف العلاقات الإيرانية ـ السوفييتية. وقد ساند الخبراء والمستشارون الأميركيون الجيش الإيراني في القضاء على الحركات الثورية المناهضة لحكومة طهران. في الوقت الذي عمل فيه الخبراء الأميركيون على أعداد جهاز البوليس الإيراني ورفع مستواه ليأخذ دوره الفعال عند الضرورة(٢٧). أما عن دور الخبراء العسكريين في صفوف الجيش الإيراني فلم يكن بأقل عما فعلوه في جهاز البوليس. وبذلك أصبح للبعثة الأميركية نفوذ قوي على القوى السياسية في البلاد.

وتم في طهران في تشرين الأول عام ١٩٤٧ توقيع معاهدة أميركية جديدة مع حكومة قوام السلطنة إذ أن

(*) وهو مواطن امريكي من أصل بولندي.

(٢٣) بروكسي: النفط والسياسة الدولية. موسكو ١٩٤٩ ص ٧٩ (باللغة الروسية).

(٢٤) Felrid: The Amrican Mercury 1943 October Page 459.

(٢٥) الفيلستون: النفط الايراني. موسكو ١٩٥٩ ص ١٤٨.

(٢٦) «United Nations, Treaty Series» Vol. 31, 1940, Page 472-473, 424-425.

(٢٧) «Treatier and other international acts series», 1947.

العمل باتفاقية عام ١٩٤٣ أنتهى بانتهاء الحرب العالمية الثانية. وكانت هذه المعاهدة الجديدة قد وضعت بروح المعاهدة السابقة مع توسيع حقوق وامتيازات الخبراء الأميركيين. فقد جاء في البند الثامن منها: تقدم الولايات المتحدة النصائح والارشادات والمساعدات إلى وزارة الحربية الإيرانية وتساعد دائرة الأركان العامة في وضع الخطط وحل المشاكل وتنظيم مختلف صفوف الجيش ولها حق تفتيش أي صنف من أصناف الجيش. ويتمتع أعضاء اللجنة بالأقدمية على الإيرانيين الذين يحملون نفس رتبهم[٢٨]. وكانت مدة الاتفاقية سنتين قابلة للتجديد.

ولما جاءت حكومة إبراهيم حكيمي في شباط عام ١٩٤٨ تقدمت إلى مجلس النواب الإيراني بطلب للموافقة على قبول مساعدات أميركية تقدر بعشرة ملايين دولار لشراء الأسلحة والذخائر الأميركية. ومنذ ذلك الوقت أصبح الجيش الإيراني يعتمد في تموينه وتسليحه على السلاح الأميركي وأصبحت إيران من حيث المبدأ الحربي تسير على المنهج الأميركي وعلى أساس مبدأ الأمن المتبادل ضد الخطر[٢٩]. وفي خلال هذه الفترة ١٨٤٨ ـ ١٩٥٠ قويت الرجعية الإيرانية حتى وصلت إلى درجة تمثل «نهضتها» ضد الشعوب الإيرانية وتحطيم أحزابها الوطنية. ففي شباط ١٩٤٩ أصدرت حكومة محمد رضا بهلوي قانون تحريم الأحزاب الوطنية في إيران وأصبحت حكومة الشاه أكثر ارتباطاً بالولايات المتحدة فعند زيارته الأولى للولايات المتحدة. صرح الشاه أمام المسؤولين الأميركيين في ٢١ تشرين ثاني عام ١٩٤٩ قائلاً: تعبر إيران التعاون مع الولايات المتحدة في مجال الدفاع الوطني والتطور الاقتصادي والاجتماعي أهمية كبرى. بل أن الدفاع عن إيران ذو معانٍ أساسية لها علاقة بالخطط الستراتيجية التي تخص الشرق الأوسط[٣٠].

وقد حاول محمد رضا بهلوي أن يظهر أهمية الدفاع عن إيران بالنسبة للعالم الغربي والدفاع عن الشرق الأدنى والأوسط وحماية المصالح النفطية للغرب خاصة في منطقة الخليج العربي. وأراد الشاه استغلال الأطماع الاستعمارية الأميركية في تحقيق مشاريعه التوسعية بالنسبة للخليج العربي. وأشار البلاغ المشترك بعد تلك الزيارة إلى أن الولايات المتحدة ستقدم مساعدات عسكرية من أجل تطوير وسائل الدفاع عن إيران. كما قدم ضمانات كافية لحماية المصالح الأميركية في بلاده. وبعد هذه الزيارة وقعت في واشنطن اتفاقية بين الدولتين في ٢٣ أيار ١٩٥٠ تعهدت الولايات المتحدة بالحفاظ على استقلال إيران وأراضيها والتأكيد على التصريح المشترك الذي صدر عن مؤتمر طهران عام ١٩٤٣. كما تعهدت بتقديم المساعدات إلى إيران لتطوير وسائل دفاعها استناداً إلى مقررات الأمم المتحدة. ونص البند الرابع من المعاهدة على أن تقدم إيران إلى الولايات المتحدة بعض المواد الأولية والنصف مصنعة والتي تحتاجها الولايات المتحدة في الصناعات الحربية[٣١].

وهكذا أصبحت إيران أول بلدٍ في الشرق الأوسط يحصل على مساعدات عسكرية أميركية بموجب النقطة الرابعة من مشروع الرئيس ترومان. إذ تعهدت الولايات المتحدة بموجب الاتفاقية الأخيرة بتقديم الخبراء في الزراعة والصحة والتربية البدنية. فتم تأسيس عشرة مراكز للتوجيه الإجتماعي والبناء والتقدم الصحي والزراعي وتم تشكيل لجنة تنفيذية عليا للأشراف على هذه المشاريع تضم أربعة من الإيرانيين وثلاثة من الأميركيين برئاسة وزير الزراعة الإيراني. كما انضم إلى عضويتها السفير الأميركي في طهران.

بدأت اللجنة أعمالها بافتتاح ثلاثة مراكز في إيران قرب أصفهان وطهران وميناء بوشهر. وبدأ الخبر

(٢٨) Military mission to Iran Agreement between the U.S.A. and Iran. signed at Teheran October 6, 1947 «Treaties and other ernational acts series, 1966.

(٢٩) U.S.A. Congress Hosuse: Committee on foreign affairs Survey activites of the Committee on foreign affairs, house of resentatives. Eighty-first Congress, Washington 1951, page 45, 49.

(٣٠) The New York Times 22. XI, 1949.

(٣١) Mutual defense assistance. Agreement between the United States of America and Iran 1950, Washinton 1950.

الأميركيون نشاطهم في بناء المدارس والمسابح وساحات اللعب والمستوصفات والمسارح ودور السينما. وكان القصد من وراء هذه المشاريع نشر الدعاية الأميركية في صفوف الفلاحين الذين يكونون أربعة أخماس الشعب الإيراني. وارتفع عدد الخبراء العاملين في هذه المراكز من ٥١ خبيراً سنة ١٩٥١ إلى ١٢٤ خبيراً في عام ١٩٥٢[٣٢]. وفي كانون ثاني عام ١٩٥٢ وقع في طهران اتفاق جديد مع الولايات المتحدة حول التعاون الفني تعهدت الولايات المتحدة بموجبه بتقديم مساعدات مالية قيمتها ٢٣ مليون دولار وتعهدت الحكومة الإيرانية بقبول بعثة من الخبراء الأميركيين واعتبارهم جزءاً من الهيئة الدبلوماسية الأميركية العاملة في طهران. وقام هؤلاء الخبراء ببناء مزارع نموذجية جديدة في تبريز ورشت ومشهد وكرمانشاه وأصفهان وشيراز والأحواز وكرمان.

على أنه في الوقت الذي تدفق فيه الخبراء الأميركيون على إيران كان هياج الشعوب الإيرانية ضد الاستعمار قد اشتد. كما اتسعت الدعوة إلى تأميم النفط. ومع ذلك استمرت الولايات المتحدة في سياستها في إيران. فقد جاء في تقرير اللجنة العليا المشرفة على مشاريع النقطة الرابعة في النصف الثاني من عام ١٩٥٣: بغض النظر عن الموقف السياسي غير المستقر واستمرار الصراع الشديد حول النفط والوضع المالي الحرج فإن منهاج النقطة الرابعة يسير قدماً مع تعاظم قوته[٣٣].

وقد اعترف المبشر الإنكليزي «تومبسن» الذي عمل عشر سنوات في إيران بتزايد النفوذ الأميركي فيها من خلال منظمة النقطة الرابعة وضعف الوجود الإنكليزي[٣٤]. . وفي الواقع فإن نشاطات النقطة الرابعة حظيت بكل التأييد من الطبقة الحاكمة في إيران ما عدا المقاومة التي أبدتها حكومة الجنرال رزم أرا للحد من النفوذ الأميركي في إيران وقد قتل علي رزم أرا في ٧ آذار سنة ١٩٥١. وشكل الوزارة حسين علاء الذي لم يلبث أن استقال بعد شهر واحد فقط بسبب اجتياح البلاد موجة قوية من معارضة الاستعمار الانكليزي والمطالبة بتأميم النفط: فشكل الدكتور مصدق حكومته الأولى.

وقد تصورت الولايات المتحدة بأن ضرب المصالح الإنكليزية في إيران يساعدها على تقوية نفوذها الاقتصادي والسياسي في البلاد. فأعلنت وقوفها على الحياد من الصراع الانكليزي ـ الايراني فاستمرت حكومة الدكتور مصدق بقبول المساعدات الأميركية ضمن مشروع النقطة الرابعة للخروج من الأزمة الاقتصادية وظل المشروع الأميركي محافظاً على نفوذه القوي في إيران في فترة حكم مصدق التي لم تبد أية معارضة للبعثة الأميركية ونشاطاتها في الجيش والدرك الإيراني. إلا أنها لم توافق على الطلب الأميركي القائم على اتفاقية الأمن المتبادل لعام ١٩٥٠. إذ أعلنت حكومة مصدق وقوف إيران على الحياد من الحرب الباردة. ولكنها اعترفت بأن المساعدات الأميركية في المجال العسكري تجعل من إيران دولة تتمكن من الدفاع عن حريتها واستقلالها ضد أي هجوم خارجي. أن هذه التصريحات أرضت الولايات المتحدة[٣٥]. إلا أن الدكتور مصدق حاول في الفترة الأخيرة من وجوده في السلطة التقرب من الاتحاد السوفياتي وبدأ معه محادثاته من أجل تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الدولتين الجاريتين. أما في السياسة الداخلية فقد اتخذ مصدق موقفاً فيه شيء من اللين تجاه الأحزاب الثورية التي طالبت بإجراء إصلاحات جذرية في مجال السياسة والاقتصاد. مما أدى إلى ازدياد القلق الأميركي من سياسته الداخلية والخارجية.

وفي صيف عام ١٩٥٢ دبر الأميركيون مع الرجعية الإيرانية حركة أزاحوا فيها الدكتور مصدق وحل مكانه

---

(٣٢) Mutual security program: First report to Congress, Washington 1952, Page 72, Second report to Congress on the mutual security program 1952, page 21.

(٣٣) Mutual security program. Third report to congress, 1953, page 9.

(٣٤) Royal Central Asian Society Journal, 1954, April, page 127.

(٣٥) Treaties and other international acts, series 2967.

قوام السلطنة. ولكن مصدق عاد إلى السلطة بعد فترة قصيرة. لقد اعتمد الأميركيون في صراعهم ضد مصدق على الشاه والرجعيين من حاشيته ومن قوى الجيش والشرطة الواقعة تحت نفوذ الخبراء الأميركيين. فاشتد الصراع في الفترة ١٩٥٢ ــ ١٩٥٣ بين مصدق والشاه من أجل السيطرة على الجيش.

وفي ١٣حزيران عام١٩٥٣ طلب مصدق من البرلمان الايراني منحه صلاحيات واسعة لمدة نصف سنة أخرى وخاصة صلاحيات وزير الدفاع. لكن الشاه عارض ذلك. وفي ربيع سنة ١٩٥٣ تمكن مصدق من تحقيق نصر آخر في كفاحه من أجل السيطرة على القوات المسلحة. إذ أصبحت قيادة الجيش لوزير الدفاع وليس للشاه. وهكذا أصبح الجيش يمثل الطرف الحاسم في الصراع الداخلي بين القوى المختلفة. مما دفع الامبريالية الاميركية والشاه إلى الاستعانة بالعناصر الموالية إليهم من الجيش ولا سيما ذلك العدد الكبير من ضباط الجيش المنحدرين من أصول اقطاعية لحسم الموقف وإزاحة مصدق من السلطة.

وقد كتب السياسي الانكليزي المختص في شؤون ايران «الفيل ساتون»: بعد فشل المحادثات النفطية ازدادت ثقة الاميركيين بوجهة النظر الانكليزية القائلة بأن مصدق لم يعط الضمانات اللازمة حول موقفه الحازم المناهض للشيوعية. وان الخروج من هذه الأزمة لا يتم إلا بانقلاب عسكري ضد مصدق. وقد استقر الشاه وجماعته على وجوب الاستناد إلى مساعدة الولايات المتحدة من أجل تنفيذ ذلك(٣٦).

ومنذ ذلك الر . ، بالغت وسائل الاعلام الانكليزية والاميركية في إظهار تزايد خطر التهديد الشيوعي في ايران وضرورة تقوية سلطة الشاه والعرش الامبراطوري(٣٧). وفي أب سنة ١٩٥٣ انفجرت الأزمة عندما أعلن الدكتور مصدق على حل البرلمان فأستغل الشاه الموقف وأصدر مرسومين: ينص أولهما على إقالة حكومة مصدق وينص الثاني على تعيين زاهدي رئيساً للوزراة. وطلب من الجنرال زاهدي تنفيذ ذلك. وفي ١٦ أب حاول قائد الحرس الامبراطوري اقتحام مجلس الوزراء لالقاء القبض على مصدق. لكن محاولته باءت بالفشل. فأصدر مصدق أمراً بحل الحرس الامبراطوري والقاء القبض على الجنرال زهدي.

أما الشاه فقد هرب في ١٦ أب إلى بغداد ومن هناك إلى روما حيث استقر ينتظر نتيجة الصراع بين الجنرال زاهدي والدكتور مصدق. وكان زاهدي الذي اختفى في ضواحي طهران يصرح بأنه رئيس الوزراء الشرعي ووزع آلاف المنشورات بالأمر الشاهنشاهي الذي يؤيد ذلك. أما حكومة مصدق فلم تتخذ موقفاً حازماً ضد أنصار الشاه بل على العكس بدأت تخشى من غليان المد الجماهيري فأعطت أوامرها بضرب المتظاهرين في شوارع طهران. فاستغل زاهدي التناقضات بين مصدق والجماهير وقام بانقلاب معاكس في ١٩ أب ١٩٥٣. وبعد معارك استمرت بضع ساعات حول مقر مجلس الوزراء سقطت حكومة مصدق وأعلن زاهدي عن تشكيل حكومة جديدة باعتباره رئيس الوزراء الشرعي ورجع الشاه من روما إلى طهران. وكتبت الصحف الاميركية حول حوادث ١٦ أب واصفة إياها «بأنها شعبية»(٣٨).

وكان للسفارة الاميركية في طهران والخبراء الاميركيين في الجيش والشرطة دور فعال في إعداد الجيش للانقلاب. فقد تنبأت الصحيفة الأميركية «نيويورك تايمس» (The New York Times) بسقوط حكومة مصدق قبل شهرين من سقوطها. وقد ذكرت الصحيفة أن قيام الجيش الايراني باسقاط الحكومة له علاقة قوية بالولايات المتحدة الاميركية(٣٩).

---

(٣٦) الفيلستون: النفط الايراني. موسكو ١٩٥٩ ص ٣٨٦ ــ ٣٨٧ (باللغة الروسية).

(٣٧) نفس المصدر، ص ٣٨٧.

(٣٨) R. Frge: Iran Under Zahedi, Foreign policy bulletin 1/11/1954.

(٣٩) The New York Post 13. VI. 1959.

أما الصحيفة الاسبوعية «يونايتد ستيتز نيوز ـ United States News»، فقد كتبت المزيد عن دور الولايات المتحدة في دعم انقلاب زاهدي. إذ قالت: إن المعدات العسكرية والمساعدات الأميركية انقذت ايران من قبضة الشيوعية. فبمساعدة دبابات شيرمان والأسلحة المصنوعة في أميركا تمكن الجيش الإيراني من طرد مصدق(٤٠). واستقبل المسؤولون الأميركيون نبأ سقوط مصدق بكل غبطة وسرور فقد أعلن الجنرال هنري بايرود وهو المسؤول عن شؤون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية عن سروره بسماع النبأ(٤١).

وبعد رجوع الشاه إلى طهران صرح في المؤتمر الصحفي الذي عقده في قصر سعد أباد. إن ايران بحاجة ماسة إلى المساعدات المالية الأميركية وان ذلك يجب أن يتقرر خلال فترة قصيرة. وبالفعل بدأت المفاوضات في ٢٦ أب بين السفير الأميركي في طهران «هندرسون» والجنرال زاهدي من أجل إعادة النظر في حجم المساعدات الامركية لايران. وفي ٥ أيلول أعلن البيت الأبيض عن تقديم مساعدة عاجلة إلى ايران تبلغ ٤٥ مليون دولار دون أي مقابل إضافة إلى المساعدات التي قدمت على شكل هبات للجيش والدرك الايرانيين والتي بلغت ١,٥ مليون دولار منذ شهر أذار ١٩٥٣ حتى أذار سنة ١٩٥٤(٤٢). وفي أيلول عام ١٩٥٣ قدم رئيس النقطة الرابعة مبلغ عشرة ملايين دولار كمساعدة للحكومة الايرانية دون أي بديل.

وعلى هذا الأساس يمكن القول إن انقلاب زاهدي قد ثبت التحالف بين القوى السياسية والعسكرية للرجعية الايرانية من جهة والامبريالية الاميركية من جهة أخرى. وفي ١٧ تشرين أول وصل إلى طهران مستشار الحكومة الاميركية المختص بشؤون النفط «هربرت جوبرت» والذي بدأ محادثاته مع الجنرال زاهدي حول إعادة النظر في تقسيم أسهم الشركات النفطية العاملة في ايران. وفي أذار سنة ١٩٥٤ وصل إلى طهران وفد يمثل الكارتل النفطي العالمي برئاسة هاردن رئيس مجلس إدارة شركة «ستاندر أويل اوف نيوجرسي». والذي بدأ مفاوضاته في طهران وساعده في المفاوضات السفير الأميركي في طهران «روجر ستيفنسن». وفي نهاية المفاوضات تم الاتفاق على استغلال النفط الايراني على الوجه التالي: ٤٠٪ من الأسهم إلى شركة النفط الايرانية ـ الانكليزية و٤٠٪ إلى الشركات الاميركية و١٤٪ إلى الشركة الهولندية ـ الانكليزية وشركة شل الهولندية. و٦٪ إلى شركة البترول الفرنسية.

إن إعادة النظر في أسهم الشركات العاملة في ايران جعل الرأسمال الانكليزي يفقد احتكاره وهيمنته على النفط الايراني وانتقلت الهيمنة إلى الاحتكارات الاميركية. وعلقت صحيفة «صنداي اكسبريس ـ Sunday Express» الانكليزية على إعادة النظر في أسهم الشركات النفطية قائلة: الآن بدأت مأساة جديدة للنفوذ الانكليزي في الشرق الأوسط(٤٣).

وهكذا أصبحت الثروة القومية من نصيب الاستعمار الاميركي وضربت مشاريع التأميم التي أرادها مصدق عرض الحائط. وقامت الصحف الايرانية بحملة قوية ضد الاتحاد السوفياتي إلى درجة جعلت السفير السوفياتي في طهران يحتج لدى الحكومة الايرانية بصورة رسمية(٤٤). وفي ٢١ تشرين أول سنة ١٩٥٤ صادق مجلس النواب الايراني على لائحة اتفاقية النفط الجديدة وصادق عليها مجلس الشيوخ في ٢٨ منه وأقرها الشاه محمد رضا بهلوي في ٢٩ منه. وبموجبها حصلت الاحتكارات

(٤٠) United States news and World Report, 28. VIII, 1953, page 4.

(٤١) الفيلستون: ص ٣٩١.

(٤٢) United States Congress House. Committee on government operations. United States and operations in Iran.

(٤٣) Sunday Express 22. IV, 1954.

(٤٤) صحيفة البرافدا: موسكو ٢٤/ ٩/ ١٩٥٤.

(٤٥) نفس المصدر، ١٣/ ١٠/ ١٩٥٥.

الاميركية على ٤٠٪ من النفط الايراني كبديلٍ للمساعدات التي قدمتها للجنرال زاهدي.

وبعد أن حققت الاحتكارات الاميركية سيطرتها على النفط الايراني بدأت العمل من أجل ضم ايران إلى منظومة الأحلاف العسكرية الهادفة إلى تثبيت النفوذ الاميركي في الشرق الأوسط. ومنذ خريف عام ١٩٥٣ بدأ التقارب بين ايران وتركيا. كما بدأت المحادثات في طهران مع وزير خارجية باكستان بحضور ريتشارد نيكسون نائب الرئيس الأميركي دوايت أيزنهاور من أجل تأسيس ما سمي في ذلك الوقت بالحلف العسكري الايراني ـ الباكستاني. وفي ربيع عام ١٩٥٥ تم توقيع حكومة حسين علاء على ميثاق الحلف العسكري التركي ـ الايراني والذي سمي فيما بعد بحلف بغداد. إن انضمام ايران إلى الحلف المذكور يمثل ارتماء ايران في أحضان الاستعمار الاميركي بصورة تامة. وقد احتج الاتحاد السوفياتي على انضمام ايران إلى الحلف المذكور على أساس أنه خرق صريح لمعاهدة الصداقة وحسن الجوار المعقودة بينهما في شباط عام ١٩٢١. ولقد زادت الولايات المتحدة مساعداتها لايران بعد التوقيع على الحلف. فمنذ أيلول سنة ١٩٥٣ حتى آذار ١٩٥٧ استلمت ايران مساعدات من الولايات المتحدة بلغ مجموعها ١٠٢,٨ مليون دولار. واستلمت من أذار ١٩٥٣ إلى اذار ١٩٥٧ ١٠٠ مليون دولار بموجب مشروع القروض السنوية[٤٦]. ومنذ عام ١٩٥٦ بدأ الخبراء العسكريون الأميركيون العمل وفقد منهاج جديد يستهدف تقوية وسائل الدفاع الايرانية. إذ خصصت الولايات المتحدة لذلك ١٠٢,٥ مليون دولار للفترة ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧[٤٧]. ووصلت مجموعة من المهندسين العسكريين إلى المنطقة الايرانية المطلة على الخليج العربي والذين كان من واجباتهم تنظيم الجيش الايراني في منطقة عربستان.

وعلى الرغم من حجم المساعدات العسكرية والعدد الكبير من الخبراء والمستشارين، فقد اعتبر العسكريون الأميركيون الجيش الايراني حتى عام ١٩٥٧ بأنه لم يصل بعد إلى درجة القدرة على استيعاب كميات كبيرة من الأسلحة الحديثة كما أعلن الخبير العسكري الجنرال «ارمور»[٤٨]. وكان سبب ذلك أن ايران بالنسبة لخطط اميركا العسكرية لم تكن بالدرجة الأولى إلا كقاعدة متقدمة من أجل الوقوف في وجه الغزو السوفياتي باتجاه ايران والخليج العربي، ومصدر للمواد الستراتيجية التي تهم الماكنة الحربية. إضافة إلى تزويدها للنصف الغربي من الكرة الأرضية بالوقود والاعتماد عليها في ترسيخ النفوذ الأميركي في الخليج العربي. أما الجيش الايراني نفسه فلم تعلق عليه العسكرية الامركية آمالاً كبيرة في مقاومته الخصوم «الهجوم من الشمال» ففي تقديراتهم أن الجيش الايراني لا يتمكن من الوقوف في وجه جيش الشمال إلا لبضعة أيام ومن أكثر الاحتمالات لمدة أسبوعين[٤٩].

إضافة إلى دورهٍ في مجابهة الخطر الداخلي ولذا فقد كانت المساعدات العسكرية الأميركية للجيش الايراني قائمة على هذا الأساس مقاومة الغزو الخارجي لفترة زمنية قصير واحباط الخطر الداخلي[٥٠].

ولذا أراد الخبراء العسكريون الاميركيون أن يقوم الجيش الايراني بدور القوة البوليسية لحماية الطبقات الحاكمة في ايران من خطر الثورات لكي تبقى ايران في أعداد الدول الحليفة للولايات المتحدة الاميركية. وتتضح هذه الأهداف في المقالة التي نشرتها الصحيفة الاسبوعية الأميركية «يونايتد ستيتز نيوز ـ U.S. News and World Report»، تحت عنوان مبدأ أيزنهاور وبلدان الشرقين الأدنى والأوسط[٥١].

(٤٦) Economic development of the Middle East 1955-1956 Page 93.
(٤٧) Middle Eastern Affairs, 1959 November page 393.
(٤٨) Greece, Turkey and Iran, «Echo Iran», 9, VI, 1956, Page 8.
(٤٩) Biltz, 24, XII, 1955.
(٥٠) Greece, Turkey and Iran, page 10.
(٥١) United States news and world Report», 8/11/1952, page 76.

أما تنفيذ سياسة السيطرة الاميركية على الجهاز الحكومي الايراني فقد أصبحت من واجبات النقطة الرابعة. وفي عام ١٩٥٥ تم افتتاح معهد للادارة في جامعة طهران تحت اشراف النقطة الرابعة. وهدف المعهد زيادة النفوذ الأميركي في الدوائر الحكومي وتحقيق الولاء والاخلاص للولايات المتحدة. وبلغ عدد طلبة المجموعة الأولى التي دخلت المعهد ٣٦ طالباً من مختلف الوزارات والدوائر الحكومية الايرانية. وكانت المحاضرات تلقى من قبل أساتذة جامعة كليفورنيا. وبلغ عدد أعضاء هيئة النقطة الرابعة ١٢٤ عضواً في عام ١٩٥٢ وارتفع إلى ٢٩٣ في عام ١٩٥٧[٥٢]. وقد أعارت الولايات المتحدة أهمية كبرى للنشاط الأيديولوجي في ايران والذي كان وسيلة لتوسيع نطاق نفوذها هناك. فقد تغلغل العنصر الاميركي في المدارس والمعاهد والجامعات تحت ستار المساعدات لاعداد كادر فني وإداري في التخطيط والادارة. كما أعار الأميركيون أهمية بالغة للعمل في أوساط الشباب فانتحوا الكثير من المدارس وساهموا في وضع الكتب المدرسية[٥٣] حتى امتد نشاطهم إلى أوساط القبائل الرعوية والنصف رعوية الذين يكونون نسبة عالية من السكان. فتم تأسيس ٧٢ مدرسة ريفية للقبائل الرعوية تحت إشراف النقطة الرابعة[٥٤]. كما قامت النقطة الرابعة بالاشراف على الطلبة الايرانيين في الولايات المتحدة في الفترة ١٩٥٢ — ١٩٥٥ قدمت منحة مالية قدرها ٤,٧ مليون دولار إلى ١١٧٠ طالباً من أقطار الشرق الأوسط الذين يدرسون في المعاهد الاميركية والذين كون الايرانيون نسبة عالية منهم[٥٥].

كما ارتفع عدد الطلبة الايرانيين في المعاهد الأميركية من ٢٠٠ طالب في عام ١٩٥٢ إلى ٩٩٧ طالباً عام ١٩٥٦[٥٦]. حتى أصبحت نسبة الطلبة الايرانيين في المعاهد الأميركية تكون ½ مجموع طلاب بلدان الشرق الأوسط. واعترف مدير النقطة الرابعة علناً بقوله: «إن الطلبة الذين قدمنا لهم المساعدة أصبحت لهم علاقات قوية مع الولايات المتحدة وأن الكثير منهم سيكونون في عداد الزعماء والمسؤولين الأيرانيين في خلال الربع الأخير من القرن العشرين[٥٧].

ونشرت صحيفة «نيويورك هيرالد تريبون — New York Herald Tribune». في ٢٨ شباط عام ١٩٥٩ مقالاً جاء فيه: من الضروري إيجاد مؤسسات اجتماعية في بلاد فارس من أجل أن تعمل في الأوساط الايرانية حتى لا يتكرر في ايران ما حدث في العراق في ١٤ تموز عام ١٩٥٨. وفي الحقيقة فإن جهود النقطة الرابعة بدأت تعطي ثمارها فقد ظهر على مسرح السياسة الايرانية بعض الشباب الذين أنهوا منذ فترة وجيزة دراستهم في المعاهد الأميركية وحصلوا على مساعدات النقطة الرابعة. ومثال على ذلك فإن وزير العمل الدكتور جمشيد أنهى تعليمه العالي في الولايات المتحدة وبعد انهاء دراسته بثمان سنوات أصبح وزيراً للعمل وعمره ٣٥ سنة. وهناك الكثير من أفراد الطبقة الجديدة الذين أنهوا تعليمهم العالي في المعاهد الأميركية يعملون في الدوائر الحكومية الايرانية. ذكرت ذلك مجلة «نيويورك تايمس مجازين — N.Y. Times Megazine» في ٢٢ شباط سنة ١٩٥٩.

وقد تم تشكيل لجنة برئاسة السفير الأميركي في طهران تأخذ على عاتقها انتقاء الطلبة الايرانيين للدراسة في المعاهد الأميركية على نفقة الحكومة الأميركية[٥٨]. وفي نفس الوقت فإن المعاهد الأميركية كانت تشرف على سير التدريس في المعاهد والجامعات الايرانية[٥٩].

---

(٥٢) «Report to congress on the mutual security program for the six months ended June 30, 1956» Washington page 26.
(٥٣) M.E. Warne: Mission for peace. Point 4 in Iran, Indianopolis, New York 1956 page 181-182.
(٥٤) «The department of State bulletin», 8, IV, 1957. Page 578.
(٥٥) «Iran Press» 17, XII, 1956 «U.S. Congress, House, Committee on goverment operations» page 39-41.
(٥٦) «Second report to congress on the mutual security program» 1952, Suppl. page 22, «Study abroad, International exchange, 1956-1957», 1956, Paris, page 30-31.
(٥٧) W.E. Warne: Mission for peace. Point 4 in Iran. New York 1956, Page 177.
(٥٨) Treaties and other international acts, series, 1973.
(٥٩) Greece, Turkey and Iran, Washington 1956 page 45-47.

وبجانب النقطة الرابعة هناك مؤسسات أميركية غير رسمية ساهمت في توجيه حركة التعليم في ايران مثال ذلك «مؤسسة روكفلر» ومؤسسة الشرق الأدنى ومؤسسة فرانكلن للطباعة والنشر. وتدعي هذه المؤسسات أنها حققت تأثيراً على معتقدات الايرانيين في ثقتهم في شعار الولايات المتحدة: حب الغير والعمل من أجلهم(٦٠).

كما حاولت النقطة الرابعة تقديم المساعدات للنقابات العمالية وتثقيف العمال وابعادهم عن الأفكار الثورية(٦١). وانتشرت الدعاية الأميركية بواسطة الراديو والسينما والمعارض والمطبوعات الكثيرة. وأهم مركز اعلامي هو «المجلس الايراني ـ الأميركي» وتشرف على ادارته جمعية الصداقة الايرانية ـ الأميركية. وكان لاذاعة صوت أميركا دوراً بارزاً في هذا المجال فكانت تبث ساعتين باللغة الفارسية يومياً(٦٢).

ولعبت دور السينما دوراً فعالاً في نشر الدعاية الأميركية إذ كان تحت اشراف النقطة الرابعة ١٠٥ دور عرض للسينما و ١٢ دار عرض متجولة(٦٣).

ولم تقتصر نشاطات حكومة حسين علاء على الانضمام إلى حلف بغداد بل أنها رحبت بمشروع ايزنهاور ١٩٥٧. وقد جاء هذا الترحيب في البيان المشترك الذي صدر بعد زيارة ريتشارد نيكسون نائب الرئيس الأميركي دوايت ايزنهاور إلى طهران. فقد أيدت حكومة حسين علاء السياسة الأميركية الموجهة لاستعباد شعوب الشرق الأوسط. «بحجة تقوية الاستقلال القومي لحكومات أقطار الشرق الأوسط والدفاع عن أراضيها». وجاء في البيان المشترك: أن الحكومة الأميركية وايران يقرران تعاونهما التام في تنظيم قضايا الدفاع ضد خطر التهديد من أي جهة كان مصدره(٦٤).

إن التأييد التام لمشروع ايزنهاور يعني اعتراف ايران بحق الولايات المتحدة في أن ترسل إلى ايران جيوشها في حالة ظهور بوادر التهديد بالخطر بحجة الدفاع عنها. وتنفيذاً لهذا فقد تعهدت الولايات المتحدة بتقديم المساعدات السخية من أجل بناء الجيش الايراني وتقويته وسد حاجته من السلاح والعتاد(٦٥).

وهكذا عملت حكومة حسين علاء بما يناقض المصالح القومية للشعوب الايرانية. وفي ٣ نيسان سنة ١٩٥٧ استقالت حكومة حسين علاء. فألف الوزارة الجديدة في اليوم التالي وزير البلاط اقبال. أما عن أسباب سقوط حكومة حسين علاء فهناك تفسيرات عديدة. وفي كل الأحوال لا يمكن ربط استقالة الوزارة بعدم اخلاصها للقصر الامبراطوري والاستعمار الأميركي. فلم يشك مسؤول النقطة الرابعة في ايران «ريمور» بولائها للولايات المتحدة الأميركية عند زيارته لايران عام ١٩٥٧(٦٦).

أما تعليق الصحف الايرانية على الاستقالة فانها وصفت رئيسها بأنه لا يملك المرونة الكافية في المواقف الجديدة.

لقد رحبت الحكومة الأميركية برئيس الوزراء الجديد على لسان سفير الولايات المتحدة السابق في طهران «هولدن جيبسن» حيث صرح في ٢٤ نيسان عام ١٩٥٧ بقوله: انني على ثقة من أن رئيس الوزراء الجديد ـ أقبال ـ الذي زار بلدنا قبل سنة تقريباً. هو أقوى رجل يتمكن من تحقيق المشاريع والخطط التي أقمناها في خلال السنوات الثلاث الأخيرة في ايران(٦٧).

بدأ اقبال بعد استلامه السلطة باظهار بعض الميول الديمقراطية فألغى الأحكام العرفية وخفف من مدد

---

(٦٠) W. E. Warne page 300, 304.
(٦١) Greece, Turkey and Iran: Washington 1956, page 49.
(٦٢) «United States news and World Report», II. V. 1958, Page 38.
(٦٣) Department of State and Justice, the Indiciary and related agencies oppropriations for 1957 page 210. Washington 1956.
(٦٤) «Iran Joint Commarsique, Tehran, Iran, March 27, 1957. «The department of state bulletin» 6.V. 1957 Page 727-728.
(٦٥) Ibid, page 728.
(٦٦) Greece, page 41.
(٦٧) «The department of state bulletin», 13.V. 1957, page 763.

محكوميات السجناء السياسيين. وكان يقصد بذلك أرضاء المعارضة. كما بدأ بتطبيق سياسة الشاه الرامية إلى ايجاد حزب حاكم – هو حزب الأكثرية – وحزب آخر يمثل المعارضة. وأرسلت الحكومة ممثلين عنها إلى مختلف أرجاء ايران للاطلاع على حاجات الشعب. وزار اقبال نفسه المؤسسات النفطية في عربستان ووعد العمال بتحسين أحوالهم المعاشية في الوقت نفسه حذر العمال من الاضرابات والتظاهرات. وتأسس في ايران سنة ١٩٥٧ حزب للمعارضة برآسة أسد الله علم. وصرح زعيم الحزب بأن من أهداف حزبه رفع المستوى الاقتصادي للشعوب الايرانية وترفيه طبقات الشعب عند استلامه السلطة دون الحاجة للثورة. أما سياسته الخارجية فلم تختلف في شيء عن سياسة حكومة حسين علاء. أما حزب الحكومة الذي أسسه اقبال. فقد أكد على الملكية الصغيرة في الزراعة وتقسيم أراضي الدولة والملكيات الكبيرة الخاصة. ووعد بالقضاء على الأمية واعطاء العمال حقوقهم. كما أكد على مبدأ الصداقة بين الشعوب وفق مقررات الأمم المتحدة واعلان حقوق الانسان. وفي أيار سنة ١٩٥٧ صرح اقبال لمراسل جريدة «نيويورك تايمس» (New York Times): أن سياسة ايران الخارجية تقوم على أساس التحالف مع حكومات العالم الغربي الحر[٦٨].

ورحب اقبال بانضمام الولايات المتحدة إلى اللجنة العسكرية لحلف بغداد. وأيد قرارها بعقد معاهدات ثنائية مع كل من ايران وتركيا وباكستان. وخصصت حكومة اقبال ميزانية عسكرية ضخمة بلغت نسبتها ٤٠٪ من الميزانية العامة للدولة[٦٩]. فصرح الخبراء العسكريون الأميركيون العاملون في الجيش الايراني اثر ذلك بامكانية الجيش الايراني على استيعاب المساعدات العسكرية الأميركية كما أعلن مراسل «نيويورك تايمس مجازين» (N.Y.T. Magazine) وقدمت الحكومة الأميركية لايران قرضاً مقداره ٧٣ مليون دولار لبناء الثكنات والمطارات ومستودعات للذخيرة وقررت زيادة المساعدات إلى ٤٠ مليون دولار في عام ١٩٥٩[٧٠].

لقد أصبحت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية مسؤولة عن مشاريع بناء الطرق في ايران. فقد ساهمت الشركات الأميركية في تنفيذ خطط السبع سنوات بالنسبة لبناء الطرق والجسور والمطارات والموانىء. وكان المبلغ المقرر لذلك خمسة مليارات ريال. كما كانت مساعدات النقطة الرابعة لتنفيذ مثل هذه المشاريع عالية جداً. فمن مجموع ٥,٦ مليون دولار التي تشكل مخصصات النقطة الرابعة لسنة ١٩٥٧ صرف مبلغ ٣ ملايين دولار في مشاريع بناء خطوط التلغراف بين بحيرة رضائية ومطار مهر أباد الدولي في طهران[٧١].

وفي نهاية عام ١٩٥٧ قدمت الولايات المتحدة إلى ايران قرضاً آخر قدره ٢,٥ مليون دولار لتوسيع مطار «مهر أباد الدولي»[٧٢]. كما تم انجاز طريق السيارات الذي يربط بين ميناء بهلوي وميناء المحمرة على نهر الكارون الذي بلغ طوله ١٢٠٠ كم ويصل بين سواحل بحر قزوين وسواحل الخليج العربي. وفي ربيع ١٩٦٠ كان من المقرر العمل ببناء خط حديدي يبدأ من مدينة تبريز حتى الحدود الايرانية التركية ومدّ الخط الحديدي من مدينة قم حتى مدينة كاشان. كما بدأ العمل من أجل ربط شبكات الخطوط الحديدية بين ايران وتركيا وباكستان وبناء طريق معبد للسيارات يصل بين بحيرة رضائية والأقسام الشرقية لتركيا.

وكان من المقرر أن يتم تبليط ستة آلاف كم من طرق السيارات داخل ايران. كل هذه الشبكات من الخطوط تم انجازها بالمساعدات الأميركية وتحت اشراف حلف بغداد. وتم الاتفاق على بناء جهاز اتصال راديو –

---

(٦٨) The New York Times 25. V. 1957.
(٦٩) «Bank melli Iran bulletin», 1957, No. 182-183, 1958, No. 195.
(٧٠) The New York Times magazine 22/11/1959, page 15.
(٧١) Iran press, 24/VI/1957
(٧٢) The New York Times magazine, 16.X.1957.

لاسلكي بين كل من أنقرة وطهران وكراتشي. ورصدت الولايات المتحدة للمشروع ١٨,٣ مليون دولار. وفي بداية عام ١٩٥٩ قدمت الحكومة الأميركية لايران قرضاً جديداً مقداره ٤٧,٥ مليون دولار على أن يُصرف بالدرجة الأولى على اصلاح طرق المواصلات والموانىء حسب اتفاقية الأمن المتبادل لدرء الخطر لسنة ١٩٥٠. كما حصلت ايران على قرض من بنك الانشاء والتعمير الدولي في أيار سنة ١٩٥٩ بمبلغ ٧٢ مليون دولار لبناء الطرق والجسور(٧٣).

وكان من المقرر أن يتم حتى عام ١٩٦١ انجاز العمل في ميناء المحمرة وبندر شاهبور بحيث يتمكنان من استيعاب ما مقداره ٨٠٠ ألف و ٥٠٠ ألف طن على التوالي في السنة. وأن يتم بناء ميناء عصري في كل من بندر عباس وبوشهر(٧٤).

وبالاضافة إلى مطار مهر أباد قرب طهران. تم بناء مطارات كبيرة في عبادان وشيراز وأصفهان وتبريز ومشهد وبندرعباس والأحواز(٧٥).

لقد تم انجاز هذه المشاريع تحت اشراف النقطة الرابعة وذلك لكي يتم بناؤها وفقاً لمتطلبات الخطط العسكرية الأميركية. إن زيادة المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة أدى إلى زيادة عدد أعضاء البعثات الدبلوماسية والعسكرية في ايران، فقد بلغ عدد أعضاء البعثة الدبلوماسية الأميركية في ايران في نهاية عام ١٩٥٦ ٨٧٦ دبلوماسياً(٧٦).

وبلغ عدد أعضاء الخبراء العسكريين حتى نهاية عام ١٩٥٨ ٦٠٠ خبير أميركي. وفي شهر أيار عام ١٩٥٩ ذكر مراسل صحيفة (United Stater News and World report) جون لوي بأن عدد أعضاء الجالية الأميركية في ايران ثلاثة آلاف مواطن بضمنهم أعضاء السلك الدبلوماسي والخبراء العسكريين والفنيين العاملين في شتى مجالات ومؤسسات الدولة(٧٧). وقد وجد الخبراء حتى في القصر الامبراطوري(٧٨).

وبعد ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ في العراق أصبحت الولايات المتحدة قلقة على مستقبل ايران. لا سيما وقد اشتدت المطالبة بالاصلاح الزراعي وهذا يعني ضعف الثقة بالعرش الايراني. وفي كانون الثاني عام ١٩٥٩ صرح رئيس البعثة العسكرية الأميركية في طهران الجنرال «ليند كفيست» بقوله: تسيطر الفوضى والشغب على كافة دوائر الدولة ولا يتمكن الشاه أو اقبال من اصلاح الجهاز الحكومي(٧٩).

وكان القصد من وراء هذه الحملة اقناع زعماء الحكومة الايرانية بوجوب تقوية علاقتهم مع الولايات المتحدة وأن انقاذهم لا يمكن أن يتم إلا بمساعدتها.

إن ازدياد قلق الحكام الايرانيين بعد ثورة تموز في العراق دفعهم إلى المطالبة بزيادة حجم المساعدات الأميركية وخاصة في النواحي العسكرية وتزويدهم بالأسلحة الحديثة. وقد أعلن اقبال في مؤتمر وزراء خارجية حلف بغداد المنعقد في كراتشي في كانون الثاني عام ١٩٥٩ عدم ارتياحه من حجم المساعدات الأميركية لايران.

وفي ٥ آذار ١٩٥٩ تم توقيع اتفاق عسكري بين ايران والولايات المتحدة. وقعه السفير الايراني في أنقره الجنرال حسين عارف والسفير الأميركي هناك مسترهورن. تعهدت الولايات المتحدة بموجبه بالدفاع العسكري عن ايران ضد أي هجوم وليس بتقديم المساعدات فقط من سلاح وعتاد ومؤن. وعلى هذا الأساس أصبح للولايات

---

(٧٣) The department of state bulletin, 26/1/1959, page 136.
(٧٤) The Middle East, 1959, Page, 100.
(٧٥) Ibid, Page 100.
(٧٦) Greece: page 52.
(٧٧) United States News and World Report, 11.V.1959, Page 38.
(٧٨) Ibid.
(٧٩) New York Times 30.VIII, 1958.

المتحدة حق التدخل العسكري في ايران. وفي نفس الوقت استمرت الولايات المتحدة في تقديم المساعدات إلى ايران وأصبحت الحكومة الايرانية ملزمة بانفاق هذه المساعدات ضمن برنامج «التعاون المشترك ضد الخطر». كما جاء في ميثاق لندن لدول حلف بغداد في عام ١٩٥٨[٨٠].

إن توقيع حكومة الشاه على المعاهدة العسكرية لدليل آخر على أن الرجعية الايرانية زادت من قوة علاقتها بالولايات المتحدة وربطت مصيرها بالسياسة الأميركية وبهذا تحولت الأراضي الايرانية إلى قاعدة عسكرية تستغلها الولايات المتحدة الأميركية ضد الاتحاد السوفيتي[٨١]. وأصبح الجيش الايراني مؤجراً لخدمة الأهداف الأميركية. كانت الاتفاقية العسكرية الأخيرة مناقضة من حيث الأساس للمعاهدة الايرانية ـ السوفيتية الموقعة في عام ١٩٢١ و١٩٢٧. والتي لا يحق بموجبها لحكومة الشاه الانضمام إلى أي حلف عسكري يقوم على أساس تهديد الاتحاد السوفياتي ولا تسمح لها بوجود جيوش أو أسلحة لدولة ثالثة على أراضيها يمكن أن تؤدي إلى خطر يهدد سلامته[٨٢].

إن توقيع المعاهدة الأخيرة مع الولايات المتحدة جعل ايران أكثر ارتباطاً بالعسكرية الأميركية. وهكذا فإنه ليس من العبث أن تستلم ايران هذه المساعدات السخية من الولايات المتحدة التي أخذت بنظر الاعتبار الموقع الجغرافي لايران بالنسبة للشرق الأوسط الغني بثرواته النفطية وخاصة الخليج العربي وحدوده المشتركة مع الاتحاد السوفياتي التي يبلغ طولها ٢٥٠٠ كم. ولذلك فقد ضاعفت الولايات المتحدة من مساعداتها العسكرية والاقتصادية لايران حتى بلغ مجموعها ٣٧٩ مليون دولار سنة ١٩٥٨. عدا هبات ومنح النقطة الرابعة. لا يخفى أن من الأسباب الرئيسية التي جعلت الطبقة الحاكمة في ايران ترتمي في أحضان الولايات المتحدة هو خوفها من تنامي الحركة الوطنية في ايران. وقد صرح الشاه عند وصوله إلى مطار واشنطن في ١ تموز ١٩٥٨: إن الرحلة للولايات المتحدة ـ حصن الحرية والاستقلال ـ تجلب دائماً الاستقرار والاطمئنان إلى ايران[٨٣].

وأعلن الشاه أن بلاده قد وصلت إلى درجة من القوة بحيث أنها تتمكن من مقاومة أي صعوبة جديدة[٨٤]. كل هذا بفضل المساعدات الأميركية. على أن هذه المساعدات التي أنفق معظمها في مشاريع عسكرية ومشاريع اقتصادية لم تمس مصالح الاقطاع والطبقات المتنفذة من الشعب الايراني ولم تترك أثراً واضحاً على المستوى الاقتصادي لأكثرية أبناء الشعوب الايرانية ولم تضعف دور الرأسمال الأجنبي بل أنها جعلت من ايران سوقاً رائجة للبضاعة الأميركية. إذ ارتفعت قيمة الصادرات الأميركية إلى ايران من ١٢٥٠ مليون تومان سنة ١٩٤٨ إلى ٢٨٧٥ مليون تومان في عام ١٩٤٩. أما الواردات فكانت قيمتها لنفس الفترة ٢٧٤ مليون تومان وانخفضت إلى ١٤٦ مليون تومان[٨٥].

وظلت ايران مصدراً للمنتجات الزراعية ولم تقم صناعات ثقيلة في البلاد. إضافة إلى المخاطر العسكرية التي تعرضت لها بعد أن تحولت إلى شبه قاعدة عسكرية أميركية في الشرق الأوسط لخدمة المطامع الامبريالية الأميركية. ويتمثل ذلك في استغلالها للامكانيات المادية والبشرية في هذا البلد لحماية مصالحها النفطية في الشرق

---

(٨٠) The department of state bulletin 23.III.1958 page 416-418.

(٨١) صحيفة البرافدا: موسكو ٢٦/ ٣/ ١٩٥٩.

(٨٢) سياسة الاتحاد السوفياتي. الخارجية، ج ٣، موسكو ١٩٦١، ص ٩٩.

(٨٣) The New York Times, 1. VII. 1958.

(٨٤) Ibid.

(٨٥) «Report on seven year development plan for the plan organization of the imperial government of Iran», Vol. I New York 1949, age 8.

الأوسط خاصة في الخليج العربي بعد نمو حركة التحرر القومي في المنطقة وخروج بريطانيا من الخليج العربي من عام ١٩٧١. فأصبحت ايران تقوم بدور المدافع عن مصالح الاحتكارات النفطية الأميركية. ومثال على ذلك تدخل القوات الايرانية للقضاء على ثورة ظفار. القومية التحررية وهذا يتفق مع سياسة الولايات المتحدة الجديدة ـ مبدأ نيكسون (Nixon Doctrine) القائم على أساس الاقلال من التدخل الأميركي المباشر في العالم والاعتماد على عملاء يقومون بتنفيذ رغباتها وحماية مصالحها. فرأت الولايات المتحدة في ايران خير من يقوم بهذه المهمة.

وقد التقت هذه الأهداف الأميركية مع أطماع حكام ايران في فرض سيطرتهم على الخليج العربي[٨٦]. والتي أفصحوا عنها في احتلالهم الجزر العربية الثلاثة وموقفهم من البحرين وسياستهم العدائية تجاه العراق. إن القيام بهذه المهمة تتطلب وجود ماكنة حربية ضخمة تستلزم ميزانية عسكرية ضخمة. وهذا يعني زياده الكميات المنتجة من النفط الخام وهذا ما حصل فعلاً. فإذا كان انتاج النفط الخام الايراني ٦٥,٣ مليون طن في عام ١٩٦٢ فقد ارتفع إلى ٢٩٤ مليون طن في عام ١٩٧٣ وأصبحت ايران تأتي في المرتبة الرابعة في انتاج النفط بعد الولايات المتحدة وفنزويلا والمملكة العربية السعودية. وارتفعت قيمة المدخولات الايرانية من النفط الخام في عام ١٩٧٣ أكثر من أربع مليارات دولار[٨٧].

وقد شهد عام ١٩٧٣ توقيع صفقة كبيرة للأسلحة بلغت قيمتها ٢,٠٩٧ مليون دولار وعقدت صفقة أخرى في عام ١٩٧٦ قدرت قيمتها ٢,٢ بليون دولار. وذلك في سبيل بناء قوة عسكرية ضخمة تقوم بهذه المهمة التي أوكلت إليها من قبل الولايات المتحدة والتي التقت مع طموحات شاه ايران في استحواذه على الخليج العربي. يستدل من البحث مدى اهتمام الولايات المتحدة بايران من حيث مواردها الاقتصادية ولا سيما النفط بالدرجة الأولى. وأهميتها العسكرية بحكم حدودها المشتركة الطويلة مع الاتحاد السوفياتي. إضافة إلى قيامها بدور الحارس الأمين للمصالح الأميركية في الخليج العربي. وقد تمثل هذا الاهتمام في المبالغ الطائلة التي صرفتها الولايات المتحدة في مختلف المجالات لا سيما العسكرية منها. وتدريب الجيش الايراني وتسليحه. فليس من المنطق أن تتخلى الولايات المتحدة عن هذا البلد ما لم تستجد أمور تفرض عليها ذلك. وأن تطور الأحداث خلال السنوات الأخيرة لا يستدل منها على شيء من هذا القبيل. ولهذا يمكن الجزم بأن أقدام أميركا لا تزال راسخة في ايران ومخططاتها لا تزال تلعب دورها المرسوم لها فيها. وعندما رأت الولايات المتحدة أن نظام الشاه قد استنفذ أغراضه وتحول إلى عقبة أمام مخططاتها بدأت العمل على ازاحته والمجيء بوجوه جديدة مؤهلة لتسهيل تنفيذ المخططات الأميركية في ايران وفي المنطقة عموماً. ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن النظام الجديد في ايران ما هو الا نسخة مغلفة لنظام الشاه القديم. والدليل على ذلك. هو انتهاج النظام الجديد في ايران نهج نظام الشاه بالنسبة لأطماعه التوسعية ومحاولات فرض سيادته على الخليج العربي والمياه والأراضي العربية الأخرى.

---

(٨٦) L. Binder: Iran, political development in chaning society university of California press. Berkley and Los Angeles 1962, page 323.

(٨٧) مجموعة من المؤرخين السوفييت: تاريخ اسيا وافريقيا المعاصر. موسكو ١٩٧٦، ج ١، ص ١٣٧ (باللغة الروسية).